مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته وبعد،

يتشرف مجلس إدارة مصرف الريان (ش.م.ع.ق) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع عقده بمشيئة الله في قاعة المجلس بفندق شيراتون الدوحة، في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٣/١٨م ، وفي حال عدم اكتمال النصاب فسوف يعقد اجتماع ثانٍ يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٠/٣/٣٠م في نفس التوقيت والمكان.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام ٢٠٢٠م، والتصديق عليهما.

٢. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م.

٣. مناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م والتصديق عليه.

٤. مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م والتصديق عليها.

٥. مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٠,٢٢٥ ريال قطري للسهم ، أي ما يعادل ٢٢,٥٪ من رأس المال المدفوع عن العام المالي ٢٠١٩م ، وإقرارها ، واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح.

٦. مناقشة تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام ٢٠١٩م ، واعتماده.

٧. سماع ومناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦م.

٨. الموافقة على توصية المجلس فيما يخص تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للسنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢م ، وتفويض المجلس بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة، وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة.

٩. النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م، وتحديد مكافآتهم للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م، واعتماد اللائحة الخاصة بتنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة.

١٠. تعيين مراقب حسابات خارجي لمصرف الريان للسنة المالية ٢٠٢٠م، وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

١١. اعتماد لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة التعاقد مع الأطراف ذي العلاقة.

١٢. انتخاب ٧ أعضاء لعضوية مجلس الإدارة لمدة ٣ سنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م).

ملاحظات

١ - يرجى من المساهمين الكرام الحضور إلى مكان الاجتماع قبل الموعد المحدد بساعة على الأقل لتسجيل حضورهم واستلام استمارة الحضور.

٢ - في حالة تعذر حضوركم شخصياً يرجى توكيل مساهم ينوب عنكم بموجب قسيمة التوكيل ، وختم هذا التوكيل بختم الشركة (في حالة الشركات).

٣ - لا يجوز توكيل شخص غير مساهم في مصرف الريان ، كما لا يجوز توكيل أى من أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل عن ٥ ٪ من رأس مال مصرف الريان (٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم).

٤ - سيتم وضع كشف يتضمن البيانات المذكورة بالمادة رقم (١٢٢) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والتي تشمل المزايا النقدية والعينية التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك مكافآتهم، والمبالغ التي صرفت في سبيل الدعاية أو كتبرعات، وذلك في وحدة شؤون المساهمين بالمقر الرئيسي لمصرف الريان قبل أسبوع من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

٥ - تعتبر هذه الدعوة إعلاناً قانونياً لجميع المساهمين دون حاجة لإرسال دعوات خاصة بالبريد وفقاً لأحكام القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ الصادر بأحكام قانون الشركات التجارية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عقود المصرف وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٩م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبد الستار أبو غده
عضو هيئة الرقابة الشرعية

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السادة المساهمون

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بإسم مجلس إدارة مصرف الريان، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

لقد أنهينا عام ٢٠١٩ قاطعين شوطاً لا يستهان به، محققين إنجازات جيدة ، حيث ركزنا في عملنا على تعزيز الثقة بعلامتنا التجارية وتحقيق الفائدة لمساهمينا ومجتمعنا.

ولقد عمل مصرف الريان جاهداً خلال العام المنصرم على تطبيق استراتيجيته التي وضعها مجلس الإدارة والعمل بشفافية وثقة بدعم من تطبيقات الحوكمة الرشيدة والتي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمامنا، وكذلك التركيز على رفع قدرات العاملين لديه، وتطوير تقنياته الفنية الحديثة المستخدمة، التي نسعى من خلالها إلى تحقيق قفزة خلال السنوات الثلاثة القادمة ، والارتقاء بخدمات البنك المقدمة للعملاء إلى مستويات عالية .

لقد أعلنا مؤخراً عن النتائج المالية التي حققها مصرف الريان خلال عام ٢٠١٩، إذ بلغت قيمة الأرباح الصافية ٢,١٧٨ مليار ريال قطري بنمو نسبته ٢,٣٪ مقارنة مع العام الذي سبقه، وهو أمر مقبول في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة عموماً، وفي ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض وودائع العملاء على وجه الخصوص، واستطاع مصرف الريان تحقيق نمو في موجوداته بنسبة ٩,٤٪، كذلك حقق نمواً ملحوظاً في استثماراته بلغت نسبته ١٠,٩٪، وزيادة في ودائع العملاء بنسبة ٦,٦٪، وفي أنشطته التمويلية أيضاً، في الوقت الذي حافظ فيه على مركزه المتقدم فيما يخص نسبة القروض المتعثرة، والتي تبلغ ١,٠١٪ وهي من أخفض النسب على المستوى العالمي، وكذلك نسبة المصروفات إلى الإيرادات التي بلغت ٢٢,٨٪، والتي تعتبر من النسب المتميزة بين البنوك المحلية والاقليمية.

لقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٠,٢٢٥ ريال قطري / للسهم، أي بنسبة ٢٢,٥٪ من رأس المال المدفوع ، وبزيادة عن توزيعات عام ٢٠١٨، حيث تم توزيع نسبة قدرها ٢٠٪، مما يعني تحقيق عائد نسبته ٥,٦٨٪ (كما في ٢٠١٩/١٢/٣١)، وهو عائد يفوق - من وجهة نظرنا - الكثير من العوائد على الاستثمار في السوق المحلية والعالمية ، ويحقق مصلحة المساهمين، بينما تعزز قيمة التوزيعات من قوة وملاءة مصرف الريان المالية.

هذا، ومع انتهاء الفترة الرابعة للمجلس، وبنظرة سريعة إلى ما حققه مصرف الريان منذ بدء نشاطه في نهاية عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، استطاع مصرف الريان أن يرفع إجمالي قيمة موجوداته من ٤ مليار ريال قطري، لتصبح ١٠٦,٤ مليار ريال في نهاية ٢٠١٩، أي بزيادة قدرها ٢٦ مرة، أو ما يعادل نسبة ٢٨,٦٪ كزيادة سنوية، بينما بلغ متوسط معدل العائد السنوي على حقوق الملكية ١٧,٣٧٪ خلال نفس الفترة المذكورة.

أما على صعيد قيمة السهم فقد قام المساهمون بدفع ٥ ريالات للسهم عند الاكتتاب، وتلقوا عائداً نقدياً خلال السنوات الماضية مجموعه ٢,١٠٨ ريال قطري (باعتبار قيمة السهم ١ ريال نتيجة تجزئة قيمته) ، متضمنًا سداد المبلغ المتبقي من قيمة السهم من قبل البنك بالنيابة عن المساهم وقدره ٥ ريالات قطرية، محققاً لمساهميه عائداً (كأرباح موزعة) بلغ متوسطه حتى نهاية عام ٢٠١٩ نسبة قدرها ٩,٤٪ سنوياً ، بينما تضاعف سعر السهم بحـدود ٨ مرات على الأقل منذ بدء النشاط وحتى نهاية عام ٢٠١٩.

إن سياسة إدارة مصرف الريان المحافظة والمتزنة، قد كانت عاملاً إيجابياً نحو محافظته على تصنيفه الائتماني (A1/Prime-1 - ذات نظرة مستقرة) ، في عام شهدت فيه مؤسسات ودول تخفيض تصنيفاتها، ونحن فخورون في ذلك، وإننا مستمرون مستقبلاً في نفس النهج .

لقد أكدنا خلال العام على أهمية متابعة التحولات في الخدمات المصرفية، حيث تشهد تغيراً سريعاً نحو الخدمات الإلكترونية، وسنواصل مستقبلاً العمل في هذا الاتجاه، وفي نفس الوقت كان تركيزنا منصباً على ابتكار منتجات جديدة تواكب هذا التغيير، وتلبي حاجة العملاء.

من جهة أخرى، فإن مصرف الريان مستمر في القيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع، ملتزم بمسؤولياته في الحفاظ عليهما، حيث يعتبرهما الركيزة الأساسية لاستمرارية الحياة، وتوفر الإمكانيات للأجيال القادمة، وفي خلق مجتمع واعٍ متقدم .

أخيراً، يشرفني بإسم مجلس إدارة مصرف الريان أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني "أمير البلاد المفدى" حفظه الله ، على توجيهاته السديدة ، كذلك أتوجه بالشكر إلى سعادة الشيخ/ عبد الله بن سعود آل ثاني "محافظ مصرف قطر المركزي" وإلى سعادة الشيخ/ محمد بن حمد آل ثاني "نائب المحافظ " على وقوفهما ومساندتهما للبنوك الوطنية، وإتباع السبل الكفيلة لتلبية احتياجات السوق المالي بدولة قطر واستقراره، والمحافظة على سمعته.

أخيراً، أتوجه بالشكر إلى كافة العاملين في مصرف الريان الذين نعتبرهم حجر الأساس لنجاحنا، ولن يفوتني تقديم الشكر لعملائنا ومساهمينا الذين منحونا الثقة والدعم لنؤدي الواجب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. حسين علي العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجوعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمه)

أمور التدقيق الرئيسية تدنيّ قيمة الموجودات المالية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ١١٩,١ مليار ريال قطري و ١١٢,٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٧٠٩ مليون ريال قطري (٦٧١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨). ان معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام عامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (أدوات الدين). هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) ولوائح مصرف قطر المكزي المعمول بها. قد تكون الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: – المنهجيات المستخدمة لتطوير إحتمالية التعثّر (PD)؛ الخسارة عند التعثّر (LGD)؛ والتعرضات الإئتمانية عند التعثر (EAD) غير مناسبة. – التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر. – لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة. – تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر والتعرضات الإئتمانية عند التعثر في الفترات المستقبلية غير مناسبة). – المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة. – الزيادات الجوهريّة (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب. – الإفتراضات المدمجة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة لم يتم تحديثها في الوقت المناسب. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة: الإيضاح رقم ٣و – السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية. الإيضاح رقم ٤– إدارة المخاطر المالية الإيضاح رقم ٧– محاسبة وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية الإيضاح رقم ٩– مطلوب من بنوك الإيضاح رقم ١٠– موجودات التمويل الإيضاح رقم ١١ – إستثمارات مالية	قمنا بتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إحتساب مخصصات تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً للمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): إختيار عينات من التسهيلات الإئتمانية، لقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. مراجعة وتقييم ملائمة البيانات والإفتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) الخاص بالبنك (إحتمالية التعثّر(PD)، الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرضات الإئتمانيةعند التعثر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة. تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي ، ونموذج التحقق / الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة. إضافة على ذلك ، تأكدنا من قيام المدققين للمكونات المهمة للمجموعة بتنفيذ إجراءات تدقيق ثابتة وفقاً لما ورد أعلاه ، حسب المعمول بها. قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية ("FAS") الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("AAOIFI") ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأحد الأمور الهامة لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة و معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من إحتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الألية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: • تحديث فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. • فحص عناصر التحكم الألي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال. • فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الألية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة. • تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب وإستخدامها لغاية التقارير المالية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

• بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

• بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

• بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.

• بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، برأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. قد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما نؤكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

في الدوحة، قطر
١٧ فبراير ٢٠٢٠

عن ديلويت آند توش – فرع قطر
وليد سليم – شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,٠٢٦,٩٩٤
مطلوب من بنوك	٦,٠٣٥,٠٩٠	١,٥١٢,٨٦٥
موجودات التمويل	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٢,٥١٥,٢٨٦
إستثمارات مالية	٢١,٣٧٨,٧٠٦	١٩,٢٢٢,١١١
إستثمارات في شركات زميلة	٥٢٧,٣٩٨	٥٢٥,٨٥٩
موجودات ثابتة	٢٢٧,٧٣١	١٨٨,٩٧٩
موجودات أخرى	٢٦٧,٤٢٧	٣٠٢,١١٩
إجمالي الموجودات	١٠٦,٣٩٦,٥٢١	٩٧,٢٩٤,٢١٣
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مطلوب إلى بنوك	١٩,٣٦٧,١٩١	١٦,٥٤٦,٠١٠
حسابات عملاء جارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٢٦٨,٨١٦
تمويل صكوك	٣,٣٣٣,٩٩٨	١,٧٢١,٣٣٩
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٥٢,٩٩٣
مطلوبات أخرى	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٣١,٢٢١
إجمالي المطلوبات	٣٤,١٧٨,٧٢٤	٢٩,٥٢٠,٣٧٩
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٤,٣٠٠,٠٥١
حقوق الملكية		
رأس المال	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢,٤٩٦,٦٢٣	٢,٢٧٨,٧٨٣
إحتياطي مخاطر	١,٦٣٦,٢٦٨	١,٥٧٤,٦٩٥
إحتياطي القيمة العادلة	٢٣,٦٠٤	٩,٧٦٨
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	(٩,٧٠٣)	(١٣,٨٠٩)
إحتياطيات أخرى	١٢٣,٤٠٥	١١٨,٩١٠
أرباح مدورة	٢,١٤٨,٩٩٩	١,٨٠٨,٩٦٨
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	١٣,٩١٩,١٩٦	١٣,٢٧٧,٣١٥
حقوق ملكية غير مسيطرة	٢١٢,٧١٩	١٩٦,٤٦٨
إجمالي حقوق الملكية	١٤,١٣١,٩١٥	١٣,٤٧٣,٧٨٣
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية	١٠٦,٣٩٦,٥٢١	٩٧,٢٩٤,٢١٣

لقد تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ وقد تم التوقيع عليها بالإنابة عن المجلس من قبل:

د. حسين علي العبد الله
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عـادل مصطفوي
الرئيس التنفـيذي للمجموعة

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري
إيرادات أنشطة التمويل	٣,٧١٠,٣٨٤	٣,٥٣٨,٦٢٩
إيرادات أنشطة الإستثمار	٩٣٠,٥٨٨	٨٣٨,٢٢٨
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٤,٦٤٠,٩٧٢	٤,٣٧٦,٨٥٧
إيراد رسوم وعمولات	٣٩١,٢١٨	٣١٨,٧٣٤
مصروف رسوم وعمولات	(٣,١٣٥)	(٣,٥٩٦)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٣٨٨,٠٨٣	٣١٥,١٣٨
إيراد تحويل عملات أجنبية (بالصافي)	١٦٢,٣٨٠	١٥٢,٤٧٩
حصة من نتائج شركات زميلة	١٩,٨٣٢	٢١,٩٠٤
إيرادات أخرى	٩,٧٠٨	٧,٩٠٠
إجمالي الإيرادات	٥,٢٢٠,٩٧٥	٤,٨٧٤,٢٧٨
تكاليف موظفين	(٣٩٥,٣٨٠)	(٣٧٤,٥٨٣)
إستهلاك	(١٧,٥٧٨)	(١٤,٥٨٩)
مصروفات أخرى	(٢٤٥,٦٨٥)	(٢٧٩,٢٥١)
مصروفات تمويل	(٨٣٧,٨٧٣)	(٧٥٩,٨٥٦)
إجمالي المصروفات	(١,٤٩٦,٥١٦)	(١,٤٢٨,٢٧٩)
صافي رد مطلوبات من بنوك	٢٣١	٣٨٧
صافي (خسائر تدني قيمة)/إسترداد ورد موجودات تمويل	(٥٤,٨٣٠)	١٤,٥٩١
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات في أوراق مالية	(١,١١٧)	(٩,٠١٤)
صافي رد من حسابات خارج الميزانية التي تخضع لمخاطر الإئتمان	١٠,٩٧٦	١٦,٠٩٢
ربح السنة قبل عائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٣,٦٧٩,٧١٩	٣,٤٦٨,٠٥٥
مطروحاً: العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(١,٤٩٠,٩٢٢)	(١,٣٢٦,١١٤)
ربح السنة قبل الضريبة	٢,١٨٨,٧٩٧	٢,١٤١,٩٤١
مصروف الضريبة	(٦٨٨)	(٢,٤٣٢)
صافي ربح السنة	٢,١٨٨,١٠٩	٢,١٣٩,٥٠٩
صافي ربح السنة العائد على:		
مساهمي البنك	٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٣٠,٤١٥
حقوق ملكية غير مسيطرة	٩,٧١٠	٩,٠٩٤
	٢,١٨٨,١٠٩	٢,١٣٩,٥٠٩
العائد الأساسي والمخفف على السهم (بالريال القطري) (معدّل)	٠,٢٩٠	٠,٢٨٤

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٩ ألف ريال قطري	٢٠١٨ ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
ربح السنة قبل الضريبة	٢,١٨٨,٧٩٧	٢,١٤١,٩٤١
تعديلات لـ:		
صافي خسارة تدني/(إسترداد و رد) موجودات مالية	٥٤,٨٣٠	(١٤,٥٩١)
صافي خسائر تدني إستثمارات أوراق مالية	١,١١٧	٩,٠١٤
صافي رد موجودات تمويل أخرى	(١٠,٩٧٦)	(١٦,٠٩٢)
خسارة قيمة عادلة من إستثمارات أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٦٦	١٠١
خسارة غير محققة من إعادة تقييم أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	١,٩٧٥	٦٠
إستهلاك	١٧,٥٧٨	١٤,٥٨٩
إطفاء تكاليف المعاملات	١,٢٦٣	--
صافي ربح من بيع إستثمارات أوراق مالية	(١٠,٢٠٩)	(١٧,٤٦٨)
إيراد توزيعات أرباح	(٢,٥٢٨)	(٥,٧١٨)
حصة من نتائج شركات زميلة	(١٩,٨٣٢)	(٢١,٩٠٤)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة	١,٤٧٣	--
إطفاء علاوة وخصم على إستثمارات أوراق مالية	(١٥,٥٨٧)	(٩,٢٣١)
مخصصات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٥,٦٢٧	٧,٩٧٢
الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل	٢,٢١٣,٥٩٤	٢,٠٨٨,٦٧٣
التغير في حساب الإحتياطي لدى مصرف قطر المركزي	(١٢٦,٤٥٥)	(١٥٨,١٨١)
التغير في مطلوب من بنوك	٢٧٣,٠٣٨	٣٩٦,٠١٢
التغير في موجودات التمويل	(٢,٣٧٧,١٩٨)	(٦٥٤,٦٩٥)
التغير في موجودات أخرى	(٢٥,٣٨٢)	(٥,٧٣٤)
التغير في الأرباح المستحقة من الاستثمارات	(٣٢,٤٠٢)	٨٨٣
التغير في مطلوب إلى بنوك	٢,٥٨٤,٥٤٩	(٨,٦٣٧,٣٣٧)
التغير في الحسابات الجارية للعملاء	٢٥٧,٨٦٧	٦٤٧,٩٧٦
التغير في مطلوبات أخرى	(٤٤,٥٨٤)	(١٦٣,٠٨٥)
التغير في الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك والقروض الأخرى	١٩,٢١٦	١٣,٥٦٢
	٢,٧٤٢,٢٤٣	(٦,٤٧١,٩٢٦)
توزيعات أرباح مستلمة	٢,٥٢٨	٥,٧١٨
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	(٢,٨٠٦)	(٢,١٨٦)
ضريبة مدفوعة	(٥٥٧)	(٢٨٤)
صافي النقد من / (المستخدم في) أنشطة التشغيل	٢,٧٤١,٤٠٨	(٦,٤٦٨,٦٧٨)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
مشتريات إستثمارات أوراق مالية	(٤,٤٣٣,٦٩٤)	(١,١٠٤,٣٣٨)
متحصلات من بيع/إسترداد إستثمارات أوراق مالية	٢,٣٧٠,٢٨٥	٥,٥٠١,٢٥٤
مشتريات أصول ثابتة	(٥٧,١٢٦)	(٤٥,٢١١)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	١٧,٤٠٠	١٦,٠٥٩
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الإستثمار	(٢,١٠٣,١٣٥)	٤,٣٦٧,٧٦٤
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
التغير في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٣,٧٨٥,١٧٢	(١,٦١٠,٥٨٧)
متحصلات من تمويل صكوك والتمويلات	١,٧٤٥,٠٣٧	٣,٧٦٠,٧٧٠
توزيعات أرباح مدفوعة	(١,٤٢٦,١٢٥)	(١,٤٢٥,١٢٣)
صافي التغير في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	٦,٥٤١	(١١,٦٩٣)
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل	٤,١١٠,٦٢٥	٧١٣,٣٦٧
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله	٤,٧٤٨,٨٩٨	(١,٣٨٧,٥٤٧)
النقد وما يعادله في ١ يناير	١,٧٩٠,٠٢٢	٣,١٤٠,٦٢٠
بنود غير نقدية		
الخسائر الإئتمانية المتوقعة من المبالغ المستحقة من البنوك	–	(٧٩٢)
أثر التغير في أسعار تحويل العملات على النقد وما يعادله المحتفظ به	١٥,٧٧٦	٣٧,٧٤١
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٦,٥٥٤,٦٩٦	١,٧٩٠,٠٢٢

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطات أخرى	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية المنسوبة لحاملي حقوق ملكية البنك	حقوق غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٧٨,٧٨٣	١,٥٧٤,٦٩٥	٩,٧٦٨	(١٣,٨٠٩)	١١٨,٩١٠	١,٨٠٨,٩٦٨	١٣,٢٧٧,٣١٥	١٩٦,٤٦٨	١٣,٤٧٣,٧٨٣
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	--	--	--	--	(٨٤,٨٨٥)	--	--	(٨٤,٨٨٥)	--	(٨٤,٨٨٥)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	--	--	--	--	٨٨,٩٩١	--	--	٨٨,٩٩١	--	٨٨,٩٩١
التغير في إحتياطي القيمة العادلة (إيضاح ١١)	--	--	--	١٣,٨٣٦	--	--	--	١٣,٨٣٦	--	١٣,٨٣٦
ربح السنة	--	--	--	--	--	--	٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٧٨,٣٩٩	٩,٧١٠	٢,١٨٨,١٠٩
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٨	--	-	--	--	--	--	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)	--	(١,٥٠٠,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي قانوني	--	٢١٧,٨٤٠	--	--	--	--	(٢١٧,٨٤٠)	--	--	--
محول إلى إحتياطي مخاطر	--	-	٦١,٥٧٣	--	--	--	(٦١,٥٧٣)	--	--	--
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	--	--	--	--	--	٤,٤٩٥	(٤,٤٩٥)	--	--	--
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	--	--	--	--	--	--	(٥٤,٤٦٠)	(٥٤,٤٦٠)	--	(٥٤,٤٦٠)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	--	--	--	--	--	--	--	--	٦,٥٤١	٦,٥٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٤٩٦,٦٢٣	١,٦٣٦,٢٦٨	٢٣,٦٠٤	(٩,٧٠٣)	١٢٣,٤٠٥	٢,١٤٨,٩٩٩	١٣,٩١٩,١٩٦	٢١٢,٧١٩	١٤,١٣١,٩١٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٧٤١	١,٥٠٧,٥٦٧	٣,٠٧٤	(٧,٥١٩)	١١٣,٠٠١	٢,٠٠٩,٠٠٧	١٣,١٩٠,٨٧١	١٩٩,٠٦٧	١٣,٣٨٩,٩٣٨
تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ (إيضاح ٣)	--	--	--	--	--	--	(٤٩١,١١٥)	(٤٩١,١١٥)	--	(٤٩١,١١٥)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ - معدّل	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٧٤١	١,٥٠٧,٥٦٧	٣,٠٧٤	(٧,٥١٩)	١١٣,٠٠١	١,٥١٧,٨٩٢	١٢,٦٩٩,٧٥٦	١٩٩,٠٦٧	١٢,٨٩٨,٨٢٣
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	--	--	--	--	(١٠٥,٦٥٥)	--	--	(١٠٥,٦٥٥)	--	(١٠٥,٦٥٥)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	--	--	--	--	٩٩,٣٦٥	--	--	٩٩,٣٦٥	--	٩٩,٣٦٥
التغير في إحتياطي القيمة العادلة (إيضاح ١١)	--	--	--	٦,٦٩٤	--	--	--	٦,٦٩٤	-	٦,٦٩٤
ربح السنة	--	--	--	--	--	--	٢,١٣٠,٤١٥	٢,١٣٠,٤١٥	٩,٠٩٤	٢,١٣٩,٥٠٩
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٧	--	--	--	--	--	--	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)	--	(١,٥٠٠,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي قانوني	--	٢١٣,٠٤٢	--	--	--	--	(٢١٣,٠٤٢)	--	--	--
محول إلى إحتياطي مخاطر	--	--	٦٧,١٢٨	--	--	--	(٦٧,١٢٨)	--	--	--
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	--	--	--	--	--	٥,٩٠٩	(٥,٩٠٩)	--	--	--
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩	--	--	--	--	--	--	(٥٣,٢٦٠)	(٥٣,٢٦٠)	--	(٥٣,٢٦٠)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	--	--	--	--	--	--	--	--	(١١,٦٩٣)	(١١,٦٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٧٨,٧٨٣	١,٥٧٤,٦٩٥	٩,٧٦٨	(١٣,٨٠٩)	١١٨,٩١٠	١,٨٠٨,٩٦٨	١٣,٢٧٧,٣١٥	١٩٦,٤٦٨	١٣,٤٧٣,٧٨٣